

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي

1- مفهوم النظام الاشتراكي: هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917م للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي. وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه بدأ يتعرض لهزات عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينات حتى انهار الاتحاد السوفييتي على أثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر.

2- مبادئ النظام الاشتراكي:

1/ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي الاشتراكي فهي الجوهر الاساسي في الاختلاف عن النظام الرأسمالي ، والمقصود بها هو ان وسائل الانتاج مملوكة ملكية جماعية اي ملك المجتمع وليس لشخص أو مؤسسة محددة، اي ان المالك هو المجتمع وهذه الخاصية هي الأهم في النظام الاشتراكي، وبموجبها يحصل توافق معين في المصالح بين العمال وزيادة الانتاج، بإعتبارهم هم المالكون لوسائل الانتاج وتستخدم تلك الوسائل لإشباع رغبات واحتياجات المجتمع الذي يمثله العمال بشكل اساسي ورئيسي.

2/ التخطيط المركزي: وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط، أو الهيئة، أو اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجية في الدولة بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل للوحدات الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ممثلاً في فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات.

3/ عدم الإعتراف بحافز الربح: إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقاً لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة، أو الجماعة، وليس تحقيق الربح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة.

ويحلُّ محلَّ الربح -كحافز للنشاط الاقتصاديّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصادية في النظام الاشتراكيّ- الشُّعور الوطنيّ، والقوميّ، والإحساس بالمسؤوليّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميّ، وإشباع حاجات المجتمع.

4/ تحقيق أقصى إشباع ممكن وعادل لأفراد المجتمع: وهذا الأمر تنفرد به الدولة في النظام الاشتراكي، وهي من القوانين الاقتصادية الرئيسية المكونة للنظام الاشتراكي، فالدخل القومي هو حصيلة إيرادات الدولة من السلع والخدمات في المجتمع المسيطر عليه ذاتياً من قبل لجنة التخطيط المركزية في مجال التخصص ويتم التوزيع حسب نظام موحد وعادل بين افراد المجتمع لكل دوره أو مساهمته في العمل بحيث يؤدي الى تحقيق الاشباع الكامل لكل افراد المجتمع، وليس لمجموعة دون أخرى، وبهذا يكون الهدف إشباع مجتمعي لكل الحاجات وليس هدفه تحقيق الربح لفئة دون الأخرى.

ايجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي :

و من أهم سلبيات الاشتراكية :

- غياب حرية المستهلك.
- إهدار الموارد الاقتصادية.
- عدم جودة الإنتاج وانتشار ما يسمى بالبيروقراطية.

ومن ايجابيات الاشتراكية:

- التوزيع المتكافئ في السلطة.
- عدم التفاوت في الدخل.
- اختفاء الأزمات الدورية.
- عدم وجود الاحتكار.

وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراكية أو ما يعرف بالاقتصاد الموجه يكاد يختفي من اقتصاديات الدول، وذلك تحت التأثير السياسي والاقتصادي الرأسمالي الدوليين أو ما يعرف حالياً بإقتصاد السوق.

مما ورد في سياق الحديث يظهر الإختلاف في خصائص الإشتراكية عن خصائص الرأسمالية، وهي كما يتضح على النقيض منها سواء من حيث الشكل أو الهدف أو النظام، ويعني ذلك ان المؤسسات تحقق اهدافها بطرق مختلفة تماماً الواحدة عن الأخرى، ولكلا النظامين هدف واحد وهو بذل المزيد من الجهد العلمي والعملية للوصول الى زيادة الانتاج والانتاجية بطريقة زيادة الفائض الاقتصادي واستخدامه في الاستثمار ومجالات البناء والتطوير، وضرورة الاهتمام ومواكبة التطور في المجالات العلمية والعملية.